القطاع الفلاحي كبديل لترقية الصادرات وتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر

د.جدي عبد الحليم جامعة قالمة، الجزائر

ملخص:

تشهد الجزائر تحولات هامة في الإصلاح الاقتصادي على المستويات القطاعية، وقد كان قطاع الفلاحة محورا أساسيا في هذه الإصلاحات، إذ يعتبر من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني إذ كان الهدف الأساسي لأي إستراتيجية تنمويةمن أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة الطبيعيةو البشريةو المالية حتى يكون بديلا حقيقيا يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات؛ النفط؛ التنويع، الاقتصاد الجزائري؛ الفلاحة

Abstract:

The Algerian economy is witnessed important changes in economic reforms at different sectors, the agriculture sector has been an important axes in these reforms. It is considered one of the most important sectors of the national economy. Where, the main objective of any development strategy is to achieve optimal utilization of all available natural, Human and financial resources to be a real alternative.So, this sector will achieve self-sufficiency and diversification of exports in addition to providing foreign currency.

Keywords: Exports; Oil; Diversification, Algerian Economy.Agriculture

مقدمة:

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، ومن هنا يحرص صناع القرار الاقتصادي على فكرة التنويع الإستراتيجي من خلالإيجاد بدائل تنموية لتوفير العملة الصعبة من مصادر متعددة.

إن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تفرض وجود مصادر أساسية للاعتماد عليها في توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، فاقتصاد السوق والعولمة إلى جانب الانضمام المحتمل للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، وذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطنيو البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية.

من جانب أخر تعرف الجزائر مساعي كبيرة في الإصلاح الاقتصادي على مستوى القطاعات، وقد كان قطاع الفلاحة محورا أساسيا، إذ يعتبر من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعيةوتحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعيةوبشريةوماليةوتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات.

ا- الإشكالية:

فهل تملك الجزائر من الإمكانات الفلاحية ما يؤهلها للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وتحقيق للتنمية المستدامة المنشودة؟

تبحث هذه الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال عرض وصفي تحليلي لواقع هيكل الاقتصاد الجزائريومكانة الصادرات البترولية فيوكذا واقع الفلاحة الجزائرية وعرض الإمكانات الفلاحية الجزائريةومن ثمة عرض لرهانات القطاع في الجزائر من خلال تبيان ما يمكن للقطاع إحداثه في حالة ما أعطي الاهتمام اللازم.

و يأتي هذا البحث لتحقيق فرضية أساسية تكمن في أن قطاع الفلاحة في الجزائر قادر على تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ودعم باقي القطاعات الاقتصادية.

أولا- التأصيل النظري للدراسة:

المحور الأول للدراسة. واقع الصادرات الجزائرية: [1]

كما لا يخفى فإن الصادرات الجزائرية تتميز بالتبعية المطلقة لقطاع المحروقات،حيث لا يزال الجهاز الإنتاجي يعاني من قصور كمي ونوعي،إلا أن الحكومات في السنوات الأخيرةعبروا عن نياتهمفي تحقيق عائدات خارج قطاع المحروقات، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من البرامج التنموية، كالإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وبرنامج الخماسي لدعم النمو (2001-2014)، وتبقى المبيعات خارج المحروقات مهملةإلى حد كبير [2]، تضاعفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة من سنة2000، من حوالي22 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من81 مليار دولار عام 2008، ثم حوالي 60 مليار دولار سنة 2015،.ونجد أن قطاع المحروقات يسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه السبب في النمو الذي عرفته الصادرات بأكثر من 35%، ويعكس ضعف هيكل الصادرات الجزائريةو لا تشكل المنتجات غير النفطية إلا نسبة 2% .وكانت سنة 1996 هي الوحيدة التي ارتفعت فيها الصادرات خارج النفط حيث وصلت إلى أكثر من 7.% من إجمالي الصادرات الوطنية 784.79 مليون دولار،وبرجع ذلك إلى تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا في شكل سلع.وقدانخفضت صادرات الجزائر خارج المحروقات بعد2010، نتيجة عدة عوامل منها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، وحظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة.

شكل رقم 01: يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016الوحدة: نسبة مؤوية

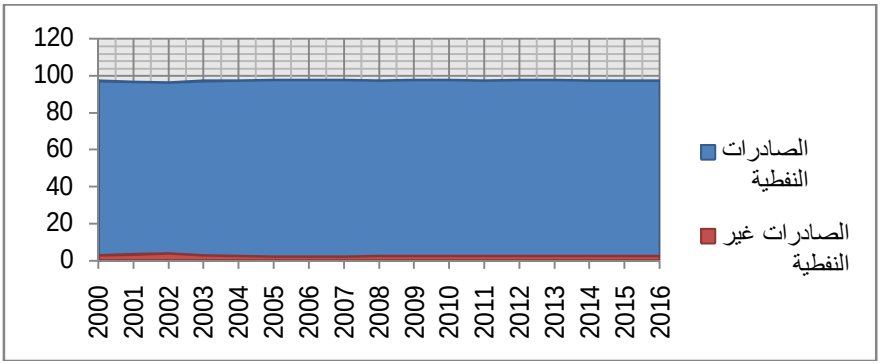

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية بضعف تنافسيتها من حيث تركيبة سلعها و جودتها وكذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة، حيث تعد قيمة حصتها السوقية الأقلمقارنةببعض الدول المصدرة للنفط حيثيمثل القطاع في السعودية: 87%، في قطر: 64%، أما الدول المتقدمة فالقدرة التنافسية الجزائرية ضعيفة جدا، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات بـ 1301 مرة[3].

وتوزع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على مواد التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة بالإضافة المنتجات الغذائية التي بلغت نسبة تصديرها حدود 1%، بسبب نقص التوعية والتكوين في المجال الفلاحي الذي نراه الحل في تنويع صادرات الجزائر، ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، ما نتج عنه توقف صادرات الفلاحة إلا على بعض المنتجات التي لا تمثل ألا قيمة لا تتعدى 50 مليون دولار سنويا.و هو ما يوضح فشل المخططات التنموية الساعية لرفع حصصها في الأسواق الدولية حيث يعود الضعف الحقيقي لتنافسية لصادرات الجزائرية إلى سيطرة المحروقات على هيكلها الإجمالي بأكثر من 97%، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الاقتصادي الجزائري[4].

المحور الثاني للدراسة-واقع قطاع الفلاحة الجزائرية[5]:

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة إلا بجعل قطاع الفلاحة أولوية الأولويات، فهي المحرك الأساسي لباقي القطاعات إذ يعد أساس الثروة الصناعية منتصف القرن18 في أوروبا.

أماقطاع الفلاحة الجزائري فهو عاجز سواء عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة أوتحقيق الاكتفاءالذاتي،إذ يعاني عجزا بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار.

تجدر الإشارة إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري من 13% عام 1989 إلى أقل من 9% في 2015. ويرجع ذلك إلى عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في إطار التحول لاقتصاد السوق.كما أن الصادرات الزراعية في الجزائر بلغت 170 مليون دولار في 2015 مثلا، في حين قدرت الواردات الغذائية للسنة نفسها بنحو 7.53 مليارات دولار؛ مما يعكس حجم الفجوة الغذائية وقيمة العملة الصعبة التي يتم استخدامها سنويا لتغطية فاتورة واردات الغذاء المرتفعة.وأسهمت عوامل أخرى في تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزر اعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة.

الملاحظ أن مداخيل القطاع الفلاحي يلاحظ ضعف مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي حيث لم تتعدى منذسنة 1990 حدود 10 في المئة وذلك حتى سنة2011 ، لكن حققت هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة2015إلى35 في المئة بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبةالمساهمةلاتتعدى 9 في المئة إذا استثنيناالسنوات الاخيرة، وهي نسبة ضعيفة جدا.

شكل رقم 02: مساهمة الفلاحة في معدل النمو في الجزائر 1980-2015

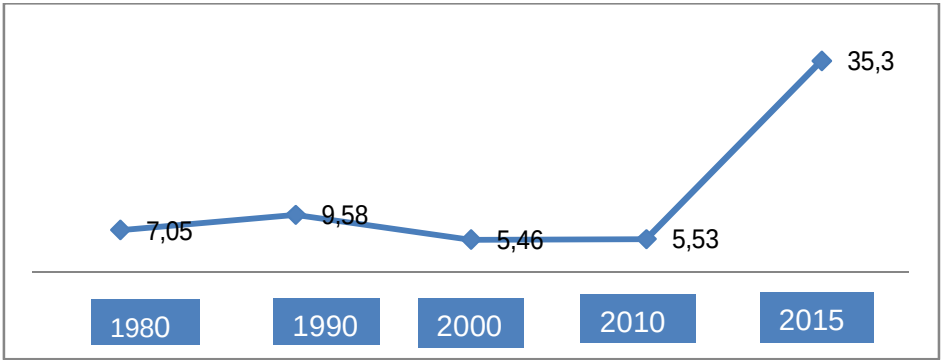

المصدر : إعدادالباحث بناءاعلى بيانات البنك الدولي.

إن متوسط مساهمة الفلاحة في النشاطات المنتجة للفترة 1980 /2015 قارب11في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك نتيجة إلى النمو السريع الذي حققته القطاعات غير الزراعية، وهذه النسبة ثابتة تقريبا رغم الجهود المبذولة لدعم القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهومما يدل ضعف مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى، قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

شكل رقم03: تطورمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام1980-2013

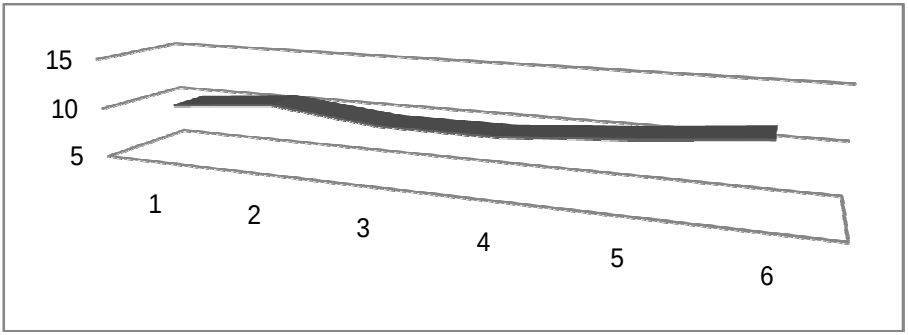

Source : ONS, rétrospective statistique algérienne 1962 2011, CH14-COMPTESECONOMIQUES, P234-237.

-سجل الميزان التجاري في الجانبالزراعيعجزا قدر حوالي 2 مليار دولار في الفترة قبل 1990 وارتفع هذا العجز إلىحوالي 10 مليار دولار ابتداء من سنة 2010، كما أن مساهمة القطاع الفلاحي في مستوى العمالة متدني جدا فقد انخفض من 15 بالمئة قبل 1990 إلى حدود العشرة في المئة في السنوات الأخير وهو معدل كان ولازال ضعيف جدا لا يرقى للأهداف المسطرة من طرف الحكومات من خلال سياستها المختلفةو الإنفاق الكبير في هذا القطاع.

-ورغم أن القطاع الفلاحي يوظف 250 ألف فلاح فإن ندرة العمالة من أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع، في ظل غياب شبه تام للحماية الاجتماعية لهؤلاء، كما نسجل أيضا تعرض الكثير من المنتجات إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، وخير دليل على ذلك الكميات الكبيرة من الطماطم التي يتم رميها بمنطقة وادي سوف[6]:

المحور الثالث للدراسة: الإمكانات الفلاحية في الجزائر:[7]

تتميز الجزائر بعدة إمكانات فلاحية من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقياو قربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم يطل على السوق الأوربية، فضلا عن الموارد المائية والبشرية والمالية التي تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وفائض فلاحي تستطيع من خلاله تنويع صادراتها والخروج من الاقتصاد الريعي وتنشيط صناعاتها لا سيما التحويلية منها.

-وتمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من مساحات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغاباتوتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6%منها، وهو يعد مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار.أي أن عدم انتظام هطولها خلال الموسم الواحد يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد الحيوانات، كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار، من حيث المساحة، أو من حيث المردود.

ويمكن تلخيص هذه الموارد في الاتي[8]:

1-المواردالبشرية:بلغ متوسط اليد العاملة الفلاحية في الجزائر 2.325 مليون عامل وتراوحت اليدالعاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152مليون عامل خلال الفترة2009/1980 و هي في الحالتين لا تعبر على ما يستطيع هذا القطاع فعله في ما يخص امتصاص البطالة في البلد وكذا احداث التنمية المنشودة.

2-المواردالمائية: يعتبر الماء من أهم الموارد اللازمة للفلاحة ورغم كبر مساحة الجزائروالتي يتقدر بأكثر2.3 مليون كلم^2،إلا أن93% من هذه المساحة في الهضاب العليا والجنوب،حيث هطول الأمطار فيها يقدربنسبة% 8 ، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها% 7 من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط نحو 192 مليارم ^{3} بنسبة.% 92 إضافة الى المياه السطحية المتمثلة في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين9.8مليارم/3 السنة و 13.5مليارم/3 السنة، حيث أنها موزعة في كل تراب البلاد، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية الشمال على 11.1 مليارم 3 وأحواض الهضاب العلياعلى 0.7مليارم3 ،أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارمترمكعب .6 تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية بلغ سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة إستعابية تقدرب 7.5 مليارمترمكعب.

أما بالنسبة للمياه الجوفية تشير التقديرات إل بوجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليارم ^{3} في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال 2 مليارم/ ^{3} السنة والجنوب 5 مليارم/3 السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة 1.8 مليارم/ 3 السنة،وتتجدد سنويا عن طريق مايتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض8 ، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصةفي

الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية

3 - **المواردالطبيعية:** ونقصد بها ما تزخر به الجزائر من الأراضي فلاحية فهناك رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة إلاحوالي 8.42 مليون هكتارفقط لسنة 2009 بنسبة 20 في المئة من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة،حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتارخلال 2009وتراوحتالمساحةالزراعيةبين 7.231.000 هكتارو 8.435.000 هكتارخلال – الفترة 1980و 2009على التوالي، تشغل المساحات الموسميةحوالي 50 في المئة منها. حيث شهدت ارتفاعا منتظمامن سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000 هكتار بنسبة 12.33 في المئة.

المحور الرابع للدراسة: رهانات قطاع الفلاحة في الجزائر[9] :

تتمثل أهم رهانات الجزائر في تطوير هذا القطاع في المحاور التالية:

- دور الفلاحة في سد احتياجات السكان من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير مناصب شغل
- دور الفلاحة في تطوير الصناعة.
- دور الفلاحة من خلال توفي المزيد من العملة الصعبة وتعديد مصادرها.

-تمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات، فقطاع الفلاحة بها سيوفر 3 ملايين منصب شغل ويصدر 300 مليار دولار على الأقل.لها إمكانيات زراعية لتغذية كل سكان المعمورة بمنتوجات زراعية صحية حيث يعدزيت الزيتون الجزائريأحسن الزيوت في العالم ويصنّف كغذاء طبي من الدرجة الأولى أما الزيتون والبرتقال الجزائريان يتوفران على أوميغا(3)

المضادة للسرطانو هي الأجود كما تعد التمور الجزائرية من أجود التمور في العالم فهي فركتوز مائة بالمائةفالإمكانيات الزراعية الجزائرية تفوق 20 مرة الإمكانيات الإسبانية.

-عرف واقع ومستقبل الزراعة بالجزائر في السنوات الأخيرة اهتمام الكثير من الخبراء والباحثين الذيأعدّوا وساهموا في دراسات وافية وقيّمة وجدية، تمكن في حالة اعتمادها من إعادة بعث الحياة في القطاع الفلاحي بالجزائر ومنحه الصدارة عالميا، خاصة وأن الجزائر تتوفر على شريط ساحلي خصب، تتميز الجزائر بكل الخصائص التي تجعلها رائدة ومميزة في مجال زراعة الزيتون وا ٍنتاج أفضل الأنواع وأجودها من زيت الزيتون الذي نال شهرة كبيرة بالأسواق العالمية لتوفره على العناصر والموارد العضوية الصحي التي تجعله غذاء صحيا وطبيا كاملإن ّ الجزائر هي أكبر فضاء متوسطي، حيث أنها تحوز على 3 أرباع المساحة المتوسطية الزراعية، وهي تفوق 10 مرات كاليفورنيا، وتجدر الإشارةأن ّ كاليفورنيا هي صحراء وتمتاز بمناخ متوسطي يشبه المناخ الجزائري، أم ّا الجزائر فهي تتوفر على امتداد البحر الأبيض المتوسط على خط موازي يمتد على أكثر من 1200 كلم، بالإضافة الى المنخفضات الصحراوية ما بين بسكرة والوادي والساورة التي هي أراضي ممتازة وكلها مناطق خالية من الجليد مما يسمح بالنمو البيولو جي النباتي على طول السنة، وهذا يعطي أحسن النوعية في المنتوجات الزراعية وفي مقدمتها فاكهة الزيتون، أجود زيت زيتون في العالم الذييمتاز بالتركيبة البيولوجية المزدوجة المضادة للأكسدة، وبحكم كل هذا، فالجزائر مرشحة لأن تكون من أكبر القوى الفلاحيةعالميا، هذا بالإضافة إلى الهضاب والواحات والسهوب التي تمتد على أكثر من 60 مليون هكتار، و التي يمكن أنتستغل في زراعات كبيرة مثل الحبوب وتربية الأنعام وغيرها من المنتجات ذات الجود العالمية.

-إن كل ما سبق يجعلنا نجزم قطعا أن البديل الأول بل قد بكون الوحيد في الوقت الحالي لعائدات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري هو الفلاحة،و أنه من الواجبالوقوف بحزم عند الدراسات في هذا المجال، خاصةو أن الجزائر تزخر بطاقات بشرية و مادية و مساحات

فلاحية شاسعة تمكنها من تقليص الفاتورة الغذائية التي أرهقت كاهل الاقتصاد الوطني. إن الإصلاح الحقيقي لتفعيلقطاع الفلاحة في الجزائر هو دعم الشباب الراغب في العمل في هذا المجال ماديا و معنويا خاصة في ظل توجه شريحة كبيرة منهم نحو هذا القطاع و تكوينهم أكاديميا و مدهمبالآلات الفلاحية المتطورة، لربح الوقت و تعلمالعمليات التقنية المهمة مثل الحرثو الجني، بالإضافة إلىتسهيل الاستثمار بتسهيل الحصول على الأراضي الفلاحية والقروض، خاصة في الجنوب،و كذا إنشاء جمعيات لتنظيم الفلاحين و تكوينهم[10].

الخاتمـــــة:

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم, واقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الإستيخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها، و ذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج في هذا المجال، ويمكن الجزم أنه مهما كانت الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يعامل القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، فهو الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.يلعب القطاع الفلاحي الجزائري دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من 20% من اليد العاملة الاجمالية فمنذ زمنو القطاع الفلاحي يشهد تغيرات و تجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخليةو الخارجية. أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي من ناحية التشريعات، حيث رسمت خطة

عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونهاإلا ان النقص الملاحظ يبقى في مجال التطبيق حتى يتمكن هذا القطاع من احتلال المكانة الحقيقية له في دفع عجلة التنمية.إن القطاع الفلاحي في الجزائر يمكن أن يشكل بديلا حقيقيا لمواجهة تراجع أسعار النفط، وتنويع الصادرات عموما، إذا تم تصحيح عدد من المعوقات التي تقف حاجزا أمام نمو القطاع، ووجه دعم أكبر للفلاحين.ففي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط بات من الضروري أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات،و الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأز ، فإن كل هذه مة.ورغم أن الحكومة الجزائرية أنفقت منذ 1999 أكثر من ثمانمائة مليار دولار الجهود فشلت في تنويع مداخيل الاقتصاد.و لذلك وجب ما يلي:

- تحديد سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- العمل على دعم البلديات ذات الطابع الفلاحي بالاستثمار في هذا المجال لإحداث تنمية ذاتية يمكن من خلالها دعم الاقتصاد الوطني.
- صيانة الأراضي الفلاحيةو الحيلولة دون إهدارها و تبذيرها و ذلك من خلال إيجاد بدائل مناسبة لتخطيط المدنو القرى.
- استصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية خاصة إذا عرفنا أن المساحة الخاصة للزراعة أكبر بكثير من المساحة المزروعة.
- المحافظة على الموارد المائية سواء كانت سطحية من مياه أمطار أو وديان بإقامة السدود أو كانت باطنية من خلال حفر الآبار،والقيام بالدراسات الواجبة في هذا المجال لمعرفة الطاقة الحقيقية لهذا المورد التي لا زالت مجهولة.

- حماية الثروة الغابية وتطويرهاو التركيز على الأشجار المثمرة من أجل تلطيف الجو وتحقيق استدامة التنمية.
- العمل على تطوير المراعي الطبيعيةو حمايتها للمحافظة على الثرة الحيوانية التي تزخر بها البلاد.
- تشجيع التخصص الزراعي الذي يجعل الفلاح أكثر معرفة بعمله.
- عصرنة طرق الإنتاج الفلاحي من خلال مكننة القطاع بأحدث الآلات لتعظيم الإنتاج.
- العمل على تكوين مرشدين في هذا المجال ليتمكنوا من مساعدة الفلاح في الوقت المناسب.
- العمل أكثر على تحسين أوضاع سكان الأرياف حتى نحد من النزوح الريفي.
- العمل على مراقبة الدعم الممنوح للفلاحين حتى بسير في الطريق الصحيح لمن يستحقهواستغلاله في ما يجب وتطهير القطاع من الدخلاء.
- القيام بدراسات دورية وتقييمها وتقويمها من قبل مختصين حتى نتمكن من وضع أهداف مستقبلية لكل فترة.

الإحالات والمراجع:

[1]عمر شريف. **أهمية الإصلاحات الاقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، ص.20.

[2]صونيا بتغة. **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية آفاق وتحديات(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، ص.126.

[3]إبراهيم عبد الحفيظ. **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص.140-143.

[4]للمزيد أنظر إلى:

- سهام عبد الكريم **برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2008، ص ص.87-88

- ناصر دادي عدون. **دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص ص.30-32

[5]لمزيد امظر إلى:

-باشي أحمد. **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، على الموقع، https://revues.univ-ouargla.dz

- http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6819 - **أفاق التنمية الفلاحية في الجزائر**، على الموقع،

- عماري زهير. **القطاع الفلاحي في الجزائربين الامكانات المتاحةو اشكالات الاكتفاء الذاتي، اين الخلل**، مقال الملتقى الدولي التاسع القطاع الفلاحي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية.

[6]عمار بسعود ؛ عبد القادر شرشار. **الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية**،على الموقع،https://insaniyat.revues.org/7027

[7] عمار بسعود، المرجع السابق

[8]http://www.medafco.org/node/517869

[9]http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

[10] المرجع السابق